هناك من لم يتعلم من تجربة سنوات الاحتلال العشرين

بشير البرغوثي

في الخطاب الذى القاه الملك حسين في حفل تخرج ضباط من الكلية العسكرية يوم الثلاثاء الماضى وضع مسؤولية استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضى العربية منذ عام ٦٧ ، واستمرار الحرب العراقية الايرانية على عاتق الدول الكبرى.

هكذا دون تحديد لمسؤولية كل من هذه الدول او تمييز بين مواقفها المختلفة . ولا يعود ذلك لان الملك يجهل هذا التمايز او الاختلاف في المواقف ولكن لانه يريد ان يتجنب اتهام الولايات المتحدة. وليس هناك افضل طالما كانت هذه هي النية من تسجيل الاتهام ضد مجهول ، او تعويمه من خلال توجيهه ضد مجموعة اكبر وهي الدول الكبرى.

ان الامر الجدير بالانتباه في هذا الطرح هو انه يقدم ثانية بعد تجربة عشرين عاما من المساعي والجهود مع "الدول الكبرى" ، كان للملك حسين دور بارز فيها وخصوصا مع مجموعة من المسؤولين المتعاقبين على الحكم في البيت الابيض وفي دول اوروبا الغربية.

هذه التجربة تشير الى مجموعة من الحقائق الاساسية التي باتت معروفة للجميع ، وتأتي مقدمتها الاصرار الاميركي على تأييد المواقف الاسرائيلية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، ورفض المواقف العربية المطالبة بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضى العربية المحتلة منذ عام ٦٧ ، واقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وحقه في العودة .

وبالمقابل كان الموقف السوفييتي على الدوام مؤيدا سياسيا واقتصاديا وعسكريا للمواقف العربية . وهذا ما يشهد به الجميع بما في ذلك اولئك الذين يعارضون اشتراك الاتحاد السوفييتي في المؤتمر الدولي بحجة تأييده للعرب.

اذن لماذا توزع الاتهامات على الدول الكبرى والجميع يعلم ان الولايات المتحدة هي المسؤولة الاول عن دعم اسرائيل ومعارضة قرارات الامم المتحدة الداعية الى الانسحاب الاسرائيلي من الاراضى العربية ، واعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؟!

صحيح ان الحكام العرب المرتبطين بامبركا دأبوا منذ زمن بعيد على استخدام عبارة "الدول الكبرى" لتجنب اتهام اميركا بالاسم حينما يحاولون تبرير اخفاق سياساتهم المعتمدة عليها. لكن تطورات "التحرك السياسى" الذى قام به الملك حسين الى توقيع اتفاق مع اسرائيل حول المؤتمر الدولي وشروط التفاوض الثنائي ، وما رافق ذلك من تصريحات متفائلة صدرت في واشنطن وتل ابيب والقاهرة وعمان ، تجعل استخدام تعبير "الدول الكبرى" هذه المرة ابعد مغزى من مجرد التهرب من تسمية الاشياء باسمائها.

ان هذا الاتفاق ، كما صرح به بيرس واكده شولتز ، لا تقبله جهات عدة في مقدمتها منظمة التحرير وسوريا ، كما لا يقبله الاتحاد السوفييتي لانه لا يضمن صلاحيات للمؤتمر الدولي ويستبعد اشتراك منظمة التحرير ويضع شروطا تعجيزية على الاتحاد السوفييتي والصين تجعل اشتراكهما غير وارد في المؤتمر ، وتحيل المؤتمر ، بالتالي ، الى نسخة طبق الاصل عن كامب ديفيد. وهو امر قال الرئيس الفرنسي ، ميتران عنه انه سيحول المؤتمر الدول الى "نكتة"!

ولهذا فان القاء الملك حسين المسؤولية على عاتق الدول الكبرى وليس على اميركا وحدها يعني ان موقف الاتحاد السوفييتي المتمسك بمؤتمر دولي ذى صلاحيات ، وبمشاركة منظمة التحرير ، وكذلك الموقف الفرنسي ، انما يشكلان عراقيل امام تحقيق التسوية. وانه يطالبهما بالتنازل عن هذا الموقف وقبول الاتفاق الذى يصر بيرس وشولتز على وجوده حول المؤتمر الدولي والمفاوضات الثنائية.

ليس هناك من تفسير اخر لوضع الدول الكبرى في لائحة اتهام واحدة . ولو كان معيار الاتهام هو قربها او بعدها من الموقف العربي لما كان هناك مكان للاتحاد السوفييتي والصين في تلك اللائحة.

ولكن ، كما يبدو ، ان معيار الملك للاتهام ليس الموقف العربي المعلن في قمة فاس ، بل موقف اخر جرى التعبير عنه في اللقاءات شبه السرية العديدة التي جرت بين مسؤولين اسرائيليين واردنيين واميركيين.

ان هذا الموقف لا يستقيم مع الدعوة الى "نبذ الخلافات العربية" التي وردت في خطاب الملك . لان التخلي عن قرارات قمة فاس ، قرارات الاجماع العربي ، لا يشكل قاعدة للتضامن العربي ، بل يشكل دعوة للدول العربية الاخرى للخروج على قرارات اتخذتها بنفسها لصالح مواقف وشروط اميركية اسرائيلية تكرس الامر الواقع ولا تقدم للشعب الفلسطيني والشعوب العربية غير خيار الاستسلام.

هذه حقيقة تؤكدها مجموعة كبيرة من التجارب مع الولايات المتحدة ومع وعودها لبعض الحكام العرب . وقد ذكر كيسنجر في مذكراته "سنوات البيت الابيض" ان الملك حسين قبل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بعد ان وعده جونسون باعادة الضفة الغربية اليه". ومنذ ذلك الوقت ، اى قبل عشرين عاما، ظل قرار مجلس الامن ، وذهب وعد جونسون ادراج الرياح. ومع ذلك ظل الملك حسين يتمسك بقرار مجلس الامن بعد ان تنصلت الولايات المتحدة من وعدها. وهو يطالب منظمة التحرير بقبوله رغم انه لا يؤمن انسحابا ولا اعادة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ان خطاب الملك حسين يؤكد ، مرة اخرى ، ان حكام الاردن لم يتعلموا من تجربة العشرين عاما الماضية . ولكن الشعب الاردني والشعوب العربية الاخرى تعلموا الكثير وعرفوا اصدقاءهم واعداءهم بوضوح اشد من ذى قبل ، وترسخت لديهم القناعة بان الوحدة والتضامن الكفاحي والتعاون مع الاتحاد السوفييتي هي شروط اساسية لنجاح النضال العربي من اجل استعادة الاراضى والحقوق العربية.

انتصار جديد للنقابات العمالية بقطاع غزة

اجرت نقابتا عمال الخياطة والنسيج العرب والسائقين العرب في غزة انتخاب هيئتين اداريتين جديدتين للنقابتين ، يوم امس الاول الثلاثاء ، في الساحة الخارجية لمبنى الصليب الاحمر الدولي ، وذلك بسبب محاصرة مئات الجنود الاسرائيليين لمبنى اتحاد النقابات العمالية ، واعتبار منطقة النقابات منطقة عسكرية مغلقة ، بحيث منع المواطنون حتى من المرور من الشارع المؤدى للنقابات.

وكانت النقابتان قد قدمتا رسائل تطلب من ضابط ركن العمل الاسرائيلي الموافقة على اجراء الانتخابات في اليوم المذكور ، الا ان السلطات ارسلت يوم الاثنين ٦/٨ ، بكتب الى رئيسي النقابتين ترفض فيهما اجراء الانتخابات في حين امر العمال والنقابيون على اجراء الانتخابات لانها حق شرعي لهم وغير مخالفة للقوانين ، وبعد ان استشاروا محاميهم .

وفي اليوم المحدد للانتخابات استدعت السلطة رئيس وسكرتير نقابة عمال الخياطة محمد مدوخ وكمال ابو عاصي ، ومحمد قنيطة امين صندوق نقابة السواقين ، وعايش عبيد وتوفيق المبحوح رئيس وسكرتير نقابة عمال النجارة العامة ، ومصطفى البربار ، عضو ادارة نقابة عمال التجارة والخدمات العامة لمقابلة الحاكم العسكرى ، وفعلا قابل النقابيون الكولونيل روبين والحاكم الادارى وضابط الادارة المدنية . وطلبوا من النقابيين الذين تسلموا رسائل في الاسبوع الماضي الا يتوجهوا الى النقابات ، لانهم يخالفون اوامر عسكرية وجهت لهم ، وان اجراءات ستتخذ بحقهم اذا فعلوا ذلك . غير ان النقابيين اصروا على ان الانتخابات حق شرعي وان التواجد فيها حق شرعي كذلك.

تعليمات جديدة حول مراقبة التلفونات

نشرت الصحف الاسرائيلية خبرا عن اعداد قيادة الجيش الاسرائيلي تعليمات جديدة تتعلق بمراقبة التلفونات والتنصت على المكالمات الهاتفية . وجاء في هذا الخبر ، ان مواتف العديد من المسؤولين في وزارة الدفاع الاسرائيلية كانت تحت المراقبة عندما شغل الجنرال رفائيل ايتان منصب رئيس اركان الجيش الاسرائيلي ، ومن بين هؤلاء مردخاى تسيبورى ، الذى كان يشغل منصب نائب وزير الدفاع الاسرائيلي والميجور جنرال دان شمرون رئيس الاركان الحالي للجيش الاسرائيلي . وتقضي التعليمات الجديدة بأخذ موافقة وزارة الدفاع على اوامر المراقبة الهاتفية.

والسؤال الذى يطرح نفسه عند قراءة هذا الخبر ، انه اذا كانت مراقبة التلفونات تشمل مثل هذه الشخصيات الاسرائيلية فما هو الحال بالنسبة لهواتف المواطنين العرب وخاصة اولئك الذين تطبق عليهم قوانين الطوارىء في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لفكرة حنا السنيورة خطيرة

وتقوم على افتراضات واهية

في الوقت الذى اضطر فيه مسؤولون اسرائيليون الى الاعتراف بان العشرين عاما الماضية على ضم القدس ، بعد الاحتلال الاسرائيلي لها ، لم تؤد الى توحيد المدينة يخرج السيد حنا السنيورة باقتراح باشتراك العرب في انتخابات بلدية تيدى كوليك البلدية ، القائمة على الضم القسرى للقدس العربية .

ان هذا الاقتراح ، الذى يؤيد من الناحية العملية الضم الاسرائيلي للمدينة العربية ، يقوم على افتراضات واهية ، في مقدمتها الظن بان هناك امكانية للافادة من تناقضات الاحزاب الصهيونية . وهو ظن تكذبه الحقائق الدامغة ووقائع مسيرة هذه الاحزاب في تعاملها مع قضية القدس ومع الشعب الفلسطيني بشكل عام ، وخاصة ذلك الجزء منه المقيم داخل اسرائيل نفسها.

ان هذه الاحزاب ، مهما بلغت حدة تناقضاتها ، فانها متفقة جميعها على ضم القدس وعلى تهيئة كافة الشروط الادارية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية لتأمين هذا الضم وضمان تقليص عدد العرب ومكانتهم ودورهم في المدينة العربية نفسها. وهذا ما تؤكده سياسةالتمييز المتفق عليها بين هذه الاحزاب وسياسة مصادرة الاراضي والقيود على رخص البناء والضرائب الباهظة التي تفرض على العرب والتمييز ضد المرافق السياحية العربية وغيرها والسعي للتواصل لاضفاء الطابع اليهودى على المدينة العربية ، مندسة واقتصادا وسكانا ...الخ.

ومن هنا فان هذه التناقضات ، التي يراهن صاحب الاقتراح عليها ، لا تتعدى الاختلاف حول الاساليب والوسائل التي تخدم تعزيز قرار ضم القدس العربية لاسرائيل . لكنها ، لا تشمل ، بحال من الاحوال ، اعادة سكان الاحياء المهجرين من المدينة او منع الاستيطان في الممتلكات العربية في القدس القديمة وخارجها او منع مصادرة هذه الممتلكات - كما هو واضح في قضية عقبة الخالدية وبرنامج اقامة النقاط الاستيطانية فيها والتضييق المتواصل على مواطنيها في الاقامة وجمع شمل العائلات وفي مختلف جوانب الحياة اليومية ، بما فيها ابسط مظاهر ممارسة الحقوق الاساسية التي اقرها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الصادر عن الامم المتحدة ، واتفاقية جنيف.

ان الاقتراح يتجاهل الطبيعة القومية لمشكلة القدس وينظر اليها باعتبارها قضية خدمات لسكان فلسطينيين يقيمون فيها ، دون اعتبار لكون هذه المدينة المقدسة جزءا اساسيا من الوطن العربي الفلسطيني ومركزا لمقدساته وتراثه الديني والقومي وبؤرة توحيد واستقطاب لتطلعاته السياسية والثقافية . وهو في ذلك (الاقتراح) يلتقي بالسياسة الامريكية - الاسرائيلية ، الداعية الى ما يسمى "تحسين نوعية الحياة" في الاراضي المحتلة ، اى محاولة الحصول على فتات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مقابل التخلي عن الحقوق القومية ، وفي مقدمتها حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية.

ان اصحاب هذا الاقتراح ، ونحن نعلم ان السيد سنيورة ليس الا واحدا منهم ، انما يتابعون به فكرة "اللوبي العربي" في داخل المؤسسة الصهيونية الحاكمة التي كانت حركة "الكيبتس" التعبير الاول عنها والتي لم تفرز غير الضرر على وحدة الجماهير العربية في اسرائيل في نضالها من اجل المساواة والديمقراطية.

بشير البرغوثي

ملاحظة: نشر هذا المقال في الزميلة الاتحاد يوم الاحد الماضي ٧ حزيران.